

ما تقرأونه فى هذه الصحيفة....

محمد رضا كفاش جمشيد،

عضو المجلس العلمى لمركز دراسات الحوكمة فى أردبيل



إمكانية إبرام معاهدة عدم اعتداء إقليمية وخارطة الطريق نحو تفعيلها

بعد إبرام معاهدة عدم اعتداء إقليمية بين الجمهورية الإسلامية الإيرانية والدول العربية المطلة على الخليج أحد الخيارات الاستراتيجية المطروحة لإعادة هندسة البيئة الأمنية الإقليمية فى ظل التحولات الجيوسياسية المتسارعة التى تشهدها المنطقة. ورغم ما يكتنف هذا المسار من تعقيدات سياسية وأمنية وقانونية، فإن احتمالات تفعيلها لا تخرج عن دائرة الإمكان الواقعي، ولا سيما فى ضوء التحولات

صفحة ٢

حميد ملك زاده رضوى،

نائب شؤون المحافظات فى الهيئة الاستشارية الوطنية لقضايا السياسات العامة



مضيق هرمز وتحولات موازين القوة الإقليمية: الأبعاد الجيوسياسية والاقتصادية لإدارة الممرات البحرية الاستراتيجية

أظهرت التطورات الإقليمية الأخيرة أن النزاعات المعاصرة لم تعد تقتصر على المواجهات العسكرية المباشرة، بل باتت تتجاوز المجال العسكري لتشمل الأبعاد السياسية

صفحة ٤

حسين صفريكي،

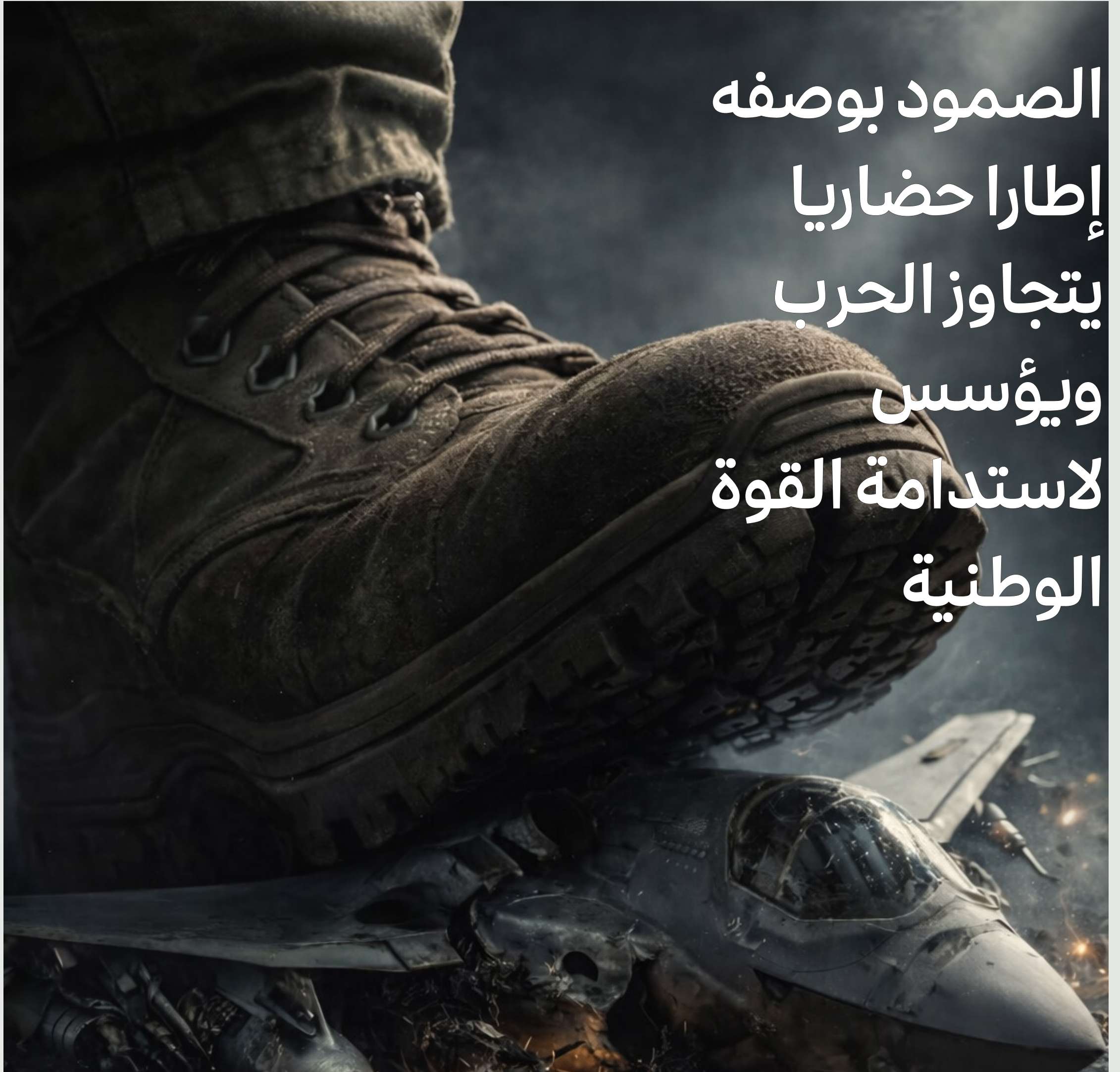
أستاذ جامعي وباحث فى القضايا الاجتماعية



الصدود بوصفه إطارا حضاريا يتجاوز الحرب ويؤسس لاستدامة القوة الوطنية

فى ظل التحولات السياسية والاقتصادية والثقافية المتسارعة التى يشهدها النظام الدولى المعاصر، لم يعد مفهوم الصدود محصورا فى أبعاده العسكرية والأمنية التقليدية، بل أضحت مفهوما تأسيسيا يرتبط ببنية الهوية الوطنية ومنظومة القيم الحاكمة لسلوك المجتمعات والدول. وانطلاقا من هذا المنظور، فإن الشعب الإيراني، الذى واجه عبر مساره التاريخى الطويل أنماطا متعددة من الضغوط الخارجية والتدخلات الأجنبية ومشروعات الهيمنة، يجد نفسه اليوم أمام بيئة استراتيجية أكثر تعقيدا وتشابكا، الأمر الذى يفرض إعادة بناء الوعي النظري والعملية بمفهوم الصدود بوصفه خيارا حضاريا واستراتيجية شاملة للحفاظ على الاستقلال الوطنى وتعزيز القدرة المجتمعية على التكيف مع التحولات والتحديات

صفحة ٥



الصدود بوصفه إطارا حضاريا يتجاوز الحرب ويؤسس لاستدامة القوة الوطنية

إمكانية إبرام معاهدة عدم اعتداء إقليمية وخارطة الطريق نحو تفعيلها



إمكانية إبرام معاهدة عدم اعتداء إقليمية وخارطة الطريق نحو تفعيلها

محمد رضا كفاش جمشيد، عضو المجلس العلمي لمركز دراسات الحوكمة في أردبيل



يعد إبرام معاهدة عدم اعتداء إقليمية بين الجمهورية الإسلامية الإيرانية والدول العربية المطلة على الخليج أحد الخيارات الاستراتيجية المطروحة لإعادة هندسة البيئة الأمنية الإقليمية في ظل التحولات الجيوسياسية المتسارعة التي تشهدها المنطقة. ورغم ما يكتنف هذا المسار من تعقيدات سياسية وأمنية وقانونية، فإن احتمالات تفعيله لا تخرج عن دائرة الإمكان الواقعي، ولا سيما في ضوء التحولات التي طرأت على أولويات الفاعلين الإقليميين وأنماط إدراكهم للمخاطر والتهديدات المشتركة. وقد اكتسبت هذه المبادرة التي جرى تداولها في الأوساط الدبلوماسية والإستراتيجية خلال المرحلة الأخيرة، أهمية متزايدة باعتبارها إحدى الآليات المحتملة للانتقال من منطق إدارة الأزمات الدورية إلى منطق بناء الاستقرار الإقليمي المستدام. ومن ثم، فإن تقييم الجدوى الاستراتيجية لهذه المعاهدة يقتضي دراسة التحولات المرتبطة بالإرادة السياسية الإقليمية، وتحليل القيود البنيوية والتحديات التشغيلية التي قد تعيق مسارها، فضلا عن استشراف خارطة طريق تدريجية قابلة للتنفيذ.

أولا: الإرادة السياسية وإعادة

تشكيل الحسابات الاستراتيجية عن الترابط العضوي بين الأمن مثل الإرادة السياسية المتبادلة الإقليمي والاستقرار الاقتصادي، الشرط الأساسي لتحويل فكرة وأظهرت أن أي اضطراب أمني معاهدة عدم الاعتداء من مستوى واسع النطاق من شأنه أن ينعكس الطرح النظري إلى مستوى التفعيل بصورة مباشرة على أسواق الطاقة المؤسسي. وفي هذا السياق، تشير العالمية وسلاسل الإمداد والتجارة المؤشرات الدبلوماسية الراهنة الدولية.

إلى حدوث تحول تدريجي في وفي هذا الإطار، برزت أطروحات الرؤية الاستراتيجية لبعض القوى تدعو إلى استلزام نماذج الإقليمية الرئيسة، وفي مقدمتها دولية ناجحة في إدارة التنافس المملكة العربية السعودية، تجاه الاستراتيجي، وفي مقدمتها نموذج هلسنكي الذي ارتكز على بناء منظومة من إجراءات الثقة المقاربات الأمن الإقليمي والعلاقة نمودج هلسنكي الذي ارتكز على بناء منظومة من إجراءات الثقة ويرتبط هذا التحول بجملة والشفافية وإدارة الأزمات بين من المتغيرات الاستراتيجية أطراف متنافسة. ولا تستهدف المتداخلة. ويتمثل أول هذه المقاربة تحويل الخصوم المتغيرات في تراجع الثقة النسبية إلى حلفاء، بقدر ما تسعى إلى بفاعلية المظلات الأمنية التقليدية تنظيم التفاعلات الأمنية ووضع التي وفرتها القوى الدولية خلال قواعد سلوك متفق عليها تحد من العقود الماضية، حيث أظهرت مخاطر سوء التقدير والتعصيد غير التطورات الإقليمية أن الاعتماد المقصود، بما يسهم في تعزيز المفراط على الضمانات الأمنية الخارجية لا يؤدي بالضرورة إلى تحقيق الاستقرار المستدام، بل قد يجعل الدول أكثر عرضة للارتدادات الأمنية الناتجة عن الصراعات الإقليمية والدولية.

أما المتغير الثاني، فيتمثل في إيران والولايات المتحدة أحد أبرز التحديات البنيوية التي تواجه أي مشروع للأمن الإقليمي الجماعي. الإقليمية في تجنب الانخراط بأمن الطاقة وأمن الممرات غير أن هذا العامل، على أهميته، المباشر في الصراعات الكبرى، البحرية. فقد كشفت الأزمات لا يمثل عائقا مطلقا أمام بناء وتغليب مقاربات خفض التعصيد المتعاقبة التي شهدتها المنطقة ترتيبات أمنية إقليمية مستقلة، والتسوية الدبلوماسية، بما يعزز



فرص تطوير آليات جماعية لإدارة الأمن الإقليمي.

ثالثاً: الانقسامات الإقليمية وتباين مواقف الفاعلين

تمثل التباينات القائمة بين الدول الخليجية أحد أكثر التحديات تعقيداً أمام مشروع معاهدة عدم الاعتداء الإقليمية. فبينما تتجه بعض الدول نحو تبني مقاربات أكثر انفتاحاً تجاه الحوار الإقليمي والتسويات السياسية، لا تزال أطراف أخرى تتبنى تصورات أمنية أكثر تشدداً تجاه إيران، وهو ما ينعكس على مستوى التوافق المطلوب لإنجاح أي ترتيبات أمنية جماعية.

وتزداد أهمية هذا التحدي بالنظر إلى تشابك التحالفات الإقليمية والدولية وتداخل الاعتبارات الأمنية والاقتصادية والسياسية المؤثرة في قرارات الفاعلين الإقليميين. ولذلك فإن نجاح أي مشروع للأمن الجماعي يتطلب بناء حد أدنى من التوافق الاستراتيجي بين الأطراف المعنية حول المبادئ الأساسية الناظمة للعلاقات الإقليمية.

ويرى العديد من الباحثين والمتخصصين في قضايا الأمن الإقليمي أن استدامة أي ترتيبات أمنية جماعية تظل رهناً بمعالجة مصادر التوتر البنيوية، وتطوير إطار مؤسسي شامل يستند إلى مبادئ الاحترام المتبادل للسيادة الوطنية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وتسوية النزاعات بالوسائل السلمية، والالتزام بقواعد القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

الخاتمة وخارطة الطريق للتنفيذ

في ضوء المعطيات الاستراتيجية الراهنة، يمكن القول إن مشروع معاهدة عدم الاعتداء الإقليمية في الخليج يمتلك مقومات التحول من مبادرة سياسية طموحة إلى ضرورة استراتيجية تفرضها متطلبات الأمن والاستقرار الإقليميين. فالتحديات المتزايدة التي تواجه المنطقة تؤكد الحاجة إلى تطوير منظومة أمنية أكثر استقلالا وقدرة على إدارة التنافس الإقليمي بصورة مؤسسية ومستدامة.

ومن أجل تحقيق هذا الهدف، يمكن اقتراح خارطة طريق تدريجية تقوم على المراحل الآتية:

المرحلة الأولى: تعزيز التعددية الإقليمية وإنشاء إطار للحوار الأمني

تتمثل الخطوة الأولى في تأسيس منصة مؤسسية للحوار الأمني الإقليمي بمشاركة القوى الرئيسية في الخليج، على أن تحظى هذه

والاستثماري بين الدول الأعضاء، وتنويع الشراكات الاقتصادية الدولية، وتطوير مشروعات استراتيجية مشتركة من شأنها خلق مصالح متبادلة طويلة الأمد تعزز استقرار المنظومة الأمنية الإقليمية وتزيد من قدرتها على مواجهة الضغوط الخارجية.

الخطوة الرابعة: المؤسسة والتطوير التدريجي المفهوم المحوري: الأمن الجماعي المستدام.

وتشكل المؤسسة المرحلة النهائية في بناء المنظومة الأمنية المقترحة، وذلك من خلال تحويل الالتزامات السياسية إلى قواعد قانونية وآليات مؤسسية دائمة قادرة على إدارة المصالح المتباينة للأطراف وتسوية الخلافات بوسائل سلمية ومنظمة، بما يرسخ دعائم الأمن الجماعي والاستقرار الإقليمي طويل الأمد.

وخلاصة القول، فإن نجاح مشروع معاهدة عدم الاعتداء الإقليمية يظل رهناً بمدى قدرة الفاعلين الإقليميين على ترجيح منطق إدارة التنافس واحتواء التوترات على منطق الإقصاء والصراع الصفري. وكلما تعززت الإرادة السياسية المشتركة لبناء منظومة أمنية قائمة على الحوار والاحترام المتبادل والمصالح المشتركة، ازدادت فرص الانتقال من مرحلة إدارة الأزمات إلى مرحلة بناء الاستقرار الإقليمي المستدام.

وتعزيز فاعليتها، ينبغي العمل على تطوير أدوات مؤسسية تقلل من قابلية المنظومة الأمنية الإقليمية للتأثر بالضغوط الخارجية، مع تعزيز قدرة الأطراف الإقليمية على إدارة الأزمات بصورة جماعية ومستقلة.

الخطوة الأولى: بناء منظومة أمن إقليمي ذاتية

المفهوم المحوري: الضمانات الأمنية الإقليمية.

ويتطلب ذلك إنشاء آليات دائمة للحوار وتسوية النزاعات وإدارة الأزمات بين الأطراف الإقليمية، بما يعزز الاعتماد المتبادل ويحد من الحاجة إلى التدخلات الخارجية في القضايا الأمنية الإقليمية.

الخطوة الثانية: تحصين المعاهدة ضد انعكاسات الأزمات الخارجية

المفهوم المحوري: الحياد الاستراتيجي وإدارة الأزمات.

وبتحقق ذلك من خلال تضمين المعاهدة التزامات متبادلة تكفل عدم توظيف أراضي الدول الأطراف أو أجوائها أو منشآتها في أي أنشطة من شأنها توسيع نطاق النزاعات الإقليمية أو تدويلها، مقابل التزام متبادل باحترام الأمن والسيادة والسلامة الإقليمية لجميع الأطراف.

الخطوة الثالثة: تعزيز المناعة الاقتصادية للمعاهدة

المفهوم المحوري: الترابط الاقتصادي الاستراتيجي.

وتشمل هذه المرحلة توسيع نطاق التعاون الاقتصادي

المنصة بدعم من الأطراف الإقليمية القادرة على الاضطلاع بأدوار الوساطة والتيسير. كما ينبغي أن تتمتع هذه الآلية بدرجة مناسبة من الاستقلالية عن الاستقطابات الدولية، بما يعزز الثقة المتبادلة ويهيئ الظروف الملائمة لحوار أمني مستدام.

المرحلة الثانية: التركيز على إجراءات بناء الثقة

ينبغي أن تنصرف الجهود الأولية إلى تطوير إجراءات عملية لبناء الثقة بدلا من الانخراط المباشر في الملفات الجيوسياسية الأكثر حساسية. وتشمل هذه الإجراءات إنشاء قنوات اتصال أمنية وعسكرية مباشرة لإدارة الأزمات ومنع سوء التقدير الاستراتيجي، وتعزيز أمن الملاحة البحرية، وتطوير مجالات التعاون البيئي والفني ذات الطابع غير الخلافية.

المرحلة الثالثة: تحييد الأمن الإقليمي عن التوترات الدولية

يتمثل الهدف الاستراتيجي لهذه المرحلة في بناء منظومة أمنية إقليمية قادرة على التكيف مع التحولات الدولية والإقليمية دون أن يصبح استقرارها رهينة للخلافات القائمة بين القوى الكبرى. ويتطلب ذلك إعادة تعريف العلاقة بين الأمن الإقليمي والشراكات الأمنية الخارجية بما يحقق قدرا أكبر من الاستقلال الاستراتيجي. آليات الحد من التأثيرات الخارجية وإدارة المخاطر الاستراتيجية ولضمان استدامة المعاهدة

مضيق هرمز وتحولات موازين القوة الإقليمية: الأبعاد الجيوسياسية والاقتصادية لإدارة الممرات البحرية الاستراتيجية

حميد ملك زاده رضوي، نائب شؤون المحافظات في الهيئة الاستشارية الوطنية لقضايا السياسات العامة



أظهرت التطورات الإقليمية الأخيرة أن النزاعات المعاصرة لم تعد تقتصر على المواجهات العسكرية المباشرة، بل باتت تتجاوز المجال العسكري لتشمل الأبعاد السياسية والاقتصادية والإعلامية والاجتماعية. وفي هذا السياق، تشير العديد من التحليلات الاستراتيجية إلى أن بعض الأطراف المنخرطة في الصراعات الإقليمية لا تقتصر أهدافها على تحقيق مكاسب ميدانية آنية، وإنما تسعى أيضا إلى التأثير في البنية الداخلية للدول المستهدفة من خلال استثمار الضغوط الاقتصادية والنفسية والإعلامية بغية إضعاف التماسك الوطني وتقليص القدرة على إدارة الأزمات.

ومن هذا المنطلق، كشفت التجارب الأخيرة أن مستوى التماسك الداخلي ووحدة المؤسسات الوطنية يشكلان عنصرا حاسما في مواجهة الضغوط الخارجية وإفشال السيناريوهات القائمة على فرضيات الانهيار السريع أو التفكك الداخلي. كما أبرزت تلك التطورات أن حسابات الفاعلين الخارجيين تخضع بصورة مستمرة لإعادة التقييم في ضوء المتغيرات الميدانية والسياسية، الأمر الذي ينعكس على طبيعة الاستراتيجيات المستخدمة وأدوات التأثير المعتمدة في إدارة الصراع. وفي موازاة ذلك، برزت الأهمية المتزايدة للأدوات الاقتصادية والبحرية باعتبارها أحد المكونات الرئيسية في معادلات الردع والتأثير الاستراتيجي. فإلى جانب الأدوات العسكرية التقليدية، أصبحت الممرات البحرية الدولية وشبكات الطاقة وسلاسل الإمداد العالمية تمثل عناصر جوهرية في تحديد موازين القوة الإقليمية والدولية. ومن ثم، فإن أي اضطراب يطل هذه الممرات أو يهدد استقرارها ينعكس بصورة مباشرة على الاقتصاد العالمي وعلى منظومة التجارة الدولية.

وقد أظهرت التطورات المرتبطة بمنطقة الخليج أن الاقتصاد العالمي يتمتع بدرجة عالية من الحساسية تجاه المتغيرات الأمنية التي تمس أسواق الطاقة وخطوط النقل البحري. فالتوترات الإقليمية وما يرتبط بها من مخاطر أمنية تؤثر بصورة مباشرة في تكاليف النقل والتأمين البحري وأسعار الطاقة وسلاسل التوريد

الدولية. كما أن أي اضطراب في إنتاج أو نقل الموارد الطاقوية ينعكس على قطاعات اقتصادية واسعة تتجاوز حدود المنطقة لتشمل الاقتصاد العالمي بأسره. وفي هذا الإطار، يحتل مضيق هرمز مكانة استثنائية ضمن منظومة الممرات البحرية الاستراتيجية، بالنظر إلى موقعه الجغرافي الحاكم ودوره المحوري في حركة تجارة الطاقة العالمية. فالمضيق لا يمثل مجرد ممر مائي دولي، بل يشكل أحد أهم المراكز الجيوسياسية المؤثرة في أمن الطاقة العالمي وفي استقرار الأسواق الدولية. ولذلك فإن أي تحول في أنماط إدارة الملاحة أو الترتيبات الأمنية المرتبطة بالطاقة والتجارة العالمية وإدارة البنى التحتية الحيوية ذات الأهمية الحسابات الاستراتيجية للدول المستوردة والمصدرة للطاقة على حد سواء.

وتشير العديد من الأدبيات الرئيسية للقوة الجيوسياسية إلى أن القيمة البيئية الدولية المعاصرة، الاستراتيجية للمضيق لا تقتصر على أبعاده الاقتصادية فحسب، وإنما تمتد إلى كونه أداة مؤثرة وأمن الطاقة العالمي، مما يجعل

استقرار منطقة الخليج عنصرا أساسيا في استقرار الاقتصاد الدولي. ومن ثم، فإن أي مقارنة استراتيجية طويلة المدى ينبغي أن تستند إلى مبدأ الأمن الجماعي الإقليمي، وتعزيز آليات الحوار والتنسيق بين الدول المطلّة على الخليج، وتطوير الأطر القانونية والمؤسسية الكفيلة بضمان حرية الملاحة البحرية وأمن الممرات الدولية وفقا لقواعد القانون الدولي وأحكام اتفاقية الأم م المتحدة لقانون البحار. ولاصة القول، فإن الأهمية الجيوسياسية لمضيق هرمز تتجاوز الاعتبارات الجغرافية التقليدية لتصبح جزءا من معادلة أوسع تتعلق بأمن الطاقة العالمي واستقرار التجارة الدولية وإعادة تشكيل موازين القوة في النظام الدولي. وفي ضوء هذه المعطيات، تظل إدارة الممرات البحرية الاستراتيجية وتطوير الترتيبات الأمنية والقانونية المرتبطة بها من أبرز القضايا التي ستؤثر في مستقبل النظام الإقليمي والدولي خلال العقود المقبلة.

الصمود بوصفه إطارا حضاريا يتجاوز الحرب ويؤسس لاستدامة القوة الوطنية

حسين صفريبيكي، أستاذ جامعي وباحث في القضايا الاجتماعية

متزايدة في ظل تنامي أدوات الضغط الاقتصادي والعقوبات والإكراهات غير العسكرية التي تمارس عبر الفضاءات السياسية والإعلامية والاقتصادية العابرة للحدود. فالمجتمعات التي تتبنى الصمود بوصفه خيارا استراتيجيا طويل الأمد تكون أكثر قدرة على حماية مصالحها الوطنية وصيانة استقلال قرارها السيادي وتعزيز قدرتها على مواجهة الأزمات. ولا يعني ذلك التكيف السلبي مع التحديات أو القبول باستمرار الضغوط، بل يعني تحويل التحديات إلى فرص للتطوير المؤسسي والابتكار وبناء القدرات الذاتية. ومن هذا المنظور، يغدو الصمود المجتمعي أحد المرتكزات الأساسية لاستدامة التنمية وتعزيز الأمن الوطني وترسيخ الاستقرار السياسي والاجتماعي.

وفي هذه المرحلة التاريخية الدقيقة، لم يعد أثر الصمود محصورا في المجال الوطني فحسب، بل تجاوز حدود الدولة ليغدو نموذجا تستلهم منه الشعوب الساعية إلى الحفاظ على استقلالها وصون هويتها الوطنية. فالصمود في بعده المعاصر يمثل قيمة إنسانية وحضارية تتجاوز الاعتبارات الجغرافية والسياسية الضيقة، وتعتبر عن قدرة المجتمعات على الدفاع عن حقها في تقرير مصيرها والحفاظ على كرامتها وسيادتها الوطنية. ومن ثم، فإن أهمية الصمود لا تبعد فقط من نتائجها الآنية في إدارة الأزمات، وإنما من قدرته على الإسهام في بناء مستقبل أكثر استقرارا وعدالة واستقلالا.

وعليه، فإن مرحلة ما بعد الأزمات والنزاعات تفرض الحاجة إلى مستويات أكثر تقدما من الصمود المؤسسي والمجتمعي والثقافي، بما يسمح بتحويل التحديات إلى فرص للتنمية المستدامة وتعزيز رأس المال الاجتماعي والقدرات الوطنية. فالصمود ليس مجرد استجابة ظرفية لأزمة مؤقتة، وإنما يمثل مشروعا حضاريا طويل المدى لإعادة إنتاج عناصر القوة الوطنية وتعزيز المناعة المجتمعية وتطوير القدرة على التكيف مع التحولات المستقبلية وإدارتها بكفاءة واقتدار ضمن إطار من الاستقرار والتنمية المستدامة.



الوطنية أو المساس بالاستقلال الثقافي والسيادي للمجتمعات. وعليه، يتحول الصمود إلى نمط حياة وإطار ناظم للسلوك الفردي والجماعي والمؤسسي. فحين تنجح الأسرة في التكيف مع الضغوط الاقتصادية عبر الإدارة الرشيدة للموارد، أو يواصل الباحث والطالب نشاطهما العلمي والمعرفي رغم القيود والتحديات المفروضة على البيئة العلمية، فإن ذلك يعكس شكلا من أشكال الصمود المجتمعي الذي يتجاوز حدود الاستجابة السياسية الآنية ليصبح جزءا من البنية العميقة للهوية الوطنية.

ويتمثل جوهر الصمود في تلك الإرادة الجمعية القادرة على الحفاظ على تماسك المجتمع واستمرارية وظائفه الحيوية في مواجهة الأزمات والتحديات الكبرى. وتتجلى هذه الإرادة في المشاركة المجتمعية الفاعلة، وفي القدرة تكتسب ثقافة الصمود أهمية

في ظل التحولات السياسية والاقتصادية والثقافية المتسارعة التي يشهدها النظام الدولي المعاصر، لم يعد مفهوم الصمود محصورا في أبعاده العسكرية والأمنية التقليدية، بل أضحت مفهوما تأسيسيا يرتبط ببنية الهوية الوطنية ومنظومة القيم الحاكمة لسلوك المجتمعات والدول. وانطلاقا من هذا المنظور، فإن الشعب الإيراني، الذي واجه عبر مساره التاريخي الطويل أنماطا متعددة من الضغوط الخارجية والتدخلات الأجنبية ومشروعات الهيمنة، يجد نفسه اليوم أمام بيئة استراتيجية أكثر تعقيدا وتشابكا، الأمر الذي يفرض إعادة بناء الوعي النظري والعملية بمفهوم الصمود بوصفه خيارا حضاريا واستراتيجية شاملة للحفاظ على الاستقلال الوطني وتعزيز القدرة المجتمعية على التكيف مع التحولات والتحديات. فالصمود في السياق المعاصر لا يمثل مجرد استجابة ظرفية لتهديدات آنية، وإنما يشكل نمطا متكاملًا من أنماط الفعل الاجتماعي ومنظومة متماسكة من القيم والممارسات التي تؤطر مختلف مجالات الحياة العامة. وتؤكد الخبرات التاريخية المتراكمة أن الصمود مفهوم أشمل وأعمق من الحرب ذاتها. فالحرب، على الرغم من كونها إحدى أكثر صور الصراع وضوحا وحدة، لا تمثل سوى أحد تجليات الصمود وليست غايته النهائية أو مجاله الحصري. أما الصمود الحقيقي فيتجسد في قدرة المجتمع على المحافظة على تماسكه المؤسسي ووحدته الوطنية واستمرارية إرادته الجمعية بعد انتهاء المواجهات العسكرية وانحسار آثارها المباشرة. ومن ثم، فإن مرحلة ما بعد النزاعات تفرض على المجتمعات تحديات أكثر تعقيدا تتعلق بإعادة البناء النفسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي، بما يكفل استدامة التنمية الوطنية وصون الاستقرار الداخلي وتعزيز الثقة بالمستقبل. ومن هذا المنطلق، لا يقتصر الصمود على فعل المواجهة العسكرية أو الدفاع الأمني، بل يتجسد في القدرة على إدارة الحياة العامة بوعي ومسؤولية في مواجهة محاولات التأثير في الهوية